

## ترجمة الامام الشاطبي

من كتاب نيل الابتهاج ، بتطريز الديباج ديباج ابن فرحون باختصار

هو ابراهيم بن موسى بن محمد اللخمي الغرناطي ابو اسحاق الشهير بالشاطبي الامام العلامة ، المحقق القدوة ، الحافظ الجليل المجتهد ، كان أصوليا مفسرا ، فقيها محدثا ، لغويا بيانيا ، نظارا ثبنا ، ورعا صالحا ، زاهدا سنيا ، اماما مطلقا ، مجاذا مدققا ، جدليا بارعا في العلوم ، من افراد العلماء المحققين الاثبات ، وأكابر الأئمة المتقنين الثقات ، له القدم الراسخ والامامة العظمى في الفنون - فقها وأصولا ، وتفسيرا وحديثا ، وعربية وغيرها - مع التحري والتحقيق ، له استنباطات جميلة ، ودقائق منيفة ، وفوائد لطيفة ، وابحاث شريفة ، وقواعد محررة محكمة ، كان على قدم راسخ من الصلاح والعفة والتحري والورع ، حريصا على اتباع السنة ، مجاوبا للبدع والشبهة ، ساعيا في ذلك مع تثبت تام ، منحرفا عن كل منحو للبدع واهلها ، وقع له في ذلك أمور مع جماعة من شيوخه وغيرهم في مسائل وله تأليف جميلة ، مشتملة على ابحاث نفيسة ، وانتقادات ونحقيقات شريفة ، قال الامام الحفيد ابن مرزوق في حقه : انه الشيخ الاستاذ الفقيه ، الامام المحقق العلامة الصالح ، أبو اسحاق . انتهى ، وناهيك بهذه التحلية من مثل هذا الامام ، وانما يعرف الفضل لأهله أهله .

أخذ العربية وغيرها عن أئمة ، منهم الامام المفتوح عليه في فنها مالا مطمع فيه لسواه ، مجاذا ، وحفظا ، وتوجها ، ابن الفخار الألبيري ، لازمه الى ان مات ، والامام الشريف رئيس العلوم اللسانية ، أبو الناسم السبتي ، شارح مقصورة حازم ، والامام المحقق أعلم أهل وقته ، الشريف أبو عبد الله التلمساني ، والامام علامة وقته باجماع ، ابو عبد الله المقرئ ، وقطب الدائرة شيخ الحجة ، الأمير الشهير ، أبو سعيد ابن لب ، والامام الجليل ، الرحلة الخطيب ، ابن مرزوق الجد ، والعلامة المحقق المدرس الاصولي ، ابو علي منصور بن محمد الزواوي ، والعلامة المفسر المؤلف ابو عبد الله البلسني ، والحاج العلامة الرحلة الخطيب ابو جعفر الشقوري . ومن اجتمع معه ، واستفاد منه ، العالم الحافظ الفقيه ، ابو عباس القباب ، والمفتي المحدث ابو عبد الله الحفار ، وغيرهم .

اجتهد وبرع ، وفاق الاكابر ، والتحق بكبار الأئمة في العلوم ، وبالغ في التحقيق ، وتكلم مع كثير من الأئمة في مشكلات المسائل من شيوخه وغيرهم ، كالقباب وقاضي

الجماعة الفشتالي ، والامام ابن عرفة ، والولي الكبير أبي عبدالله ابن عباد . وجرى  
له معهم اجاث ومراجعات ، اجلت عن ظهوره فيها ، وقوة عارضته وامامته ،  
منها مسألة مراعاة الخلاف في المذهب (١) فيها له بحث عظيم مع الامامين القباب  
وابن عرفة . وله اجاث جليلة في التصوف وغيره . وبالجملة فقد دره في العلوم فوق  
ما يذكر ، وتحليلته في التحقيق فوق ما يشهر .

ألف تواليف نفيسة ، اشتمت على تحريرات للقواعد ، وتحقيقات لمهمات  
الفوائد . منها شرحه الجليل على الخلاصة في النحو . في أسفار أربعة كبار ، لم  
يؤلف عليها مثله بحثا وتحقيقا فيما أعلم . وكتاب (المواقفات) في أصول الفقه سماه  
« عنوان التعريف بأصول التكليف » كتاب جليل القدر جدا لا نظير له ، يدل  
على امامته ، وبمد شأوه في العلوم ، سيما علم الاصول . قال الامام الحفيد بن  
مرزوق : كتاب الموافقات المذكور ، من انبل الكتب ، وهو في سفرين . وتأليف  
كبير نفيس في الحوادث والبدع في سفر في غاية الاجادة ، سماه (الاعتصام)  
وكتاب (الجالس) شرح فيه كتاب البيوع من صحيح البخاري . فيه من  
الفوائد والتحقيقات ، مالا يعلمه الا الله . وكتاب (الافادات والانشادات) في  
كراسين فيه طرف وتحف . وملح ادبيات وانشادات . وله أيضا كتاب (عنوان  
الانفاق) في علم الاشتقاق ) وكتاب (أصول النحو) . وقد ذكرهما معا في  
شرح الألفية . ورأيت في موضع آخر انه اترك الاول في حياته وان الثاني  
اتلف أيضا . وله غيرها . وفتاوي كثيرة  
ومن شعره لما ابتلي بالبدع :

بليت يا قوم والبلوى متنوعة      بمن اداريه حتى كاد يردني  
دفع المضرة لاجلها لمصلحة      فحسي الله في عقلي وفي ديني  
انشدهما تلميذه الامام ابو يحيى بن عاصم له مشافهة .

اخذ عنه جماعة من الأئمة كالامامين العلامتين ابي يحيى بن عاصم الشهير  
وأخيه القاضي المؤلف ابي بكر بن عاصم . والشيخ ابي عبدالله البياني ، وغيرهم .  
وتوفي يوم الثلاثاء ثامن شعبان سنة تسعين وسبعمائة ولم أقف على مولده رحمه الله .  
( فائدة ) وكان صاحب الترجمة ممن يرى جواز ضرب الخراج على الناس ،  
عند ضعفهم وحاجتهم ، لضعف بيت المال عن القيام بمصالح الناس ، كما وقع  
للشيخ المالقي في كتاب الورع . قال : توظيف الخراج على المسلمين من المصالح  
المرسلة ، ولا شك عندنا في جوازه ، وظهور مصلحته في بلاد الاندلس في زماننا

(١) شار الى هذه المسألة في المقدمة الثالثة عشرة من كتاب الموافقات

الآن . لكثرة الحاجة لما يأخذه العذر من المسلمين ، سوى ما يحتاج اليه الناس ، وضعف بيت المال الآن عنه ، فهذا يقطع بجوازه الآن في الأندلس ، وإنما النظر في القدر المحتاج اليه من ذلك ، وذلك هو كقول الامم ، ثم قال اثناء كلامه : ولعلك تقول كما قال الفاضل ، لمن اجز شرب العصير بعد كثرة طبخه وصار ربا : احللتها والله يا عمر . يعني هذا القائل احللت الخمر بالاستمرار الى نقص الطبخ . حتى تحل الخمر بمقالك ، فاني أقول - كما قال عمر رضي الله عنه : والله لا أحل شيئا حرمه الله ، ولا أحرم شيئا أحله ، وان الحق أحق ان يتبع (ومن يتعد حدود الله فقد ظلم نفسه)

وكان خراج بناء السور في بعض مواضع الأندلس في زمانه موظفا على أهل الموضع ، فسئل عنه امام الوقت في الفتيا بالأندلس الاستاذ الشهير ابو سعيد بن ابي ، فأفتى انه لا يجوز ولا يسوغ ، وافق صاحب الترجمة بسوغه . مستندا فيه الى المصلحة المرسله . معتمدا في ذلك الى قيام المصلحة ، التي ان لم يقم بها الناس فيعطونها من عندهم ضاعت . وقد تكلم على المسئلة الامام الغزالي في كتابه فاستوفى . ووقع لابن القراء في ذلك مع سلطان وقته وفقهائه كلام مشهور ، لانطيل به . وكان لا يأخذ الفقه الا من كتب الاقدمين . ولا يرى لأحد ان ينظر في هذه الكتب المتأخرة ، كما قرره في مقدمة كتابه المواقفات . وترد عليه الكتب في ذلك من بعض أصحابه . فيوقع له : وأما ما ذكرتم من عدم اعتمادي على التأليف المتأخرة . فليس ذلك مني محض رأي . ولكن اعتمدته بحسب الخبرة عند النظر في كتب المتقدمين مع المتأخرين كابن بشير . وابن شاس . وابن الحاجب . ومن بعدهم . ولان بعض من لقيته من الملمة بالفقه أوصاني بالتحامي عن كتب المتأخرين . وأتى بعبارة خشنة ولكنها محض النصيحة . والتساهل في النقل عن كل كتاب جاء لا يحتمله دين الله ، ومثله ما اذا عمل الناس بقول ضعيف . ونقل عن بعض الاصحاب : لا تجوز مخالفته . وذلك مشعر بالتساهل جدا . ونص ذلك القول لا يوجد لاحد من العلماء فيما أعلم .

والعبارة الخشنة التي أشار اليها كان ينقلها عن صاحبه أبي العباس القباب انه كان يقول في ابن بشير وابن شاس : افسدوا النقصه ، وكان يقول : شأني عدم الاعتماد على التقاييد المتأخرة ، اما للهجل بمؤلفيها أو لتأخر أزمنتهم جدا . فلذلك لا أعرف كثيرا منها ولا اقتنيتها . وعمدني كتب الاقدمين المشاهير . وانقتصر على هذا القدر من بعض فوائده

( دخول الابتداع في العاديات (\*) )

وأما تحليل الدماء والربا والحريير والغناء والخمر، فخرج أبو داود وأحمد وغيرهما عن أبي مالك الأشعري رضي الله عنه أنه سمع رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول « ليشربن ناس من امتي الخمر يسمونها بغير اسمها » — زاد ابن ماجه — « يعزف على رءوسهم بالمعازف والقينات ، يخسف الله بهم الأرض ، ويحمل منهم القردة والخنازير » وخرجه البخاري عن أبي حنيفة وأبي مالك الأشعري قال فيه « ليكونن من امتي أقوام يستحلون الخنزير<sup>(١)</sup> والحريير والخمر والمعازف ، ولينزلن أقوام الى جنب علم ، تروح عليهم سارحة لهم . يأتيهم رجل لحاجة فيقولون : ارجع الينا غدا ، فيبيتهم الله ويضع العلم ، ويمسخ آخرين قردة وخنازير الى يوم القيامة » . وفي سنن أبي داود « ليكونن من امتي أقوام يستحلون الخنزير والحريير — وقال في آخره — يمسح منهم آخرين قردة وخنازير الى يوم القيامة » .

والخنزير هنا نوع من الحريير ليس الخنزير المأذون فيها المنسوج من حريير وغيره . وقوله في الحديث « لينزلن أقوام » يعني — والله أعلم — من هؤلاء المستحلين ، والمعنى ان هؤلاء المستحلين ينزل منهم أقوام الى جنب علم — وهو الجبل — ، فيواعدهم الى الغد ، فيبيتهم الله — وهو أخذ العذاب ليلا — ويمسخ منهم آخرين ، كما في حديث أبي داود كما في الحديث

( \* ) تابع لما نشر من كتاب الاعتصام في ص ٦٧٣ ج ٩ وهو تمة بحث النظر في أمثلة الوجه الثالث من أوجه دخول الابتداع في العاديات

( ١ ) الرواية المشهورة بمهملتين ، وسيأتي ذكر هذا اللفظ وتفسيره في حديث

آخر في ص ٧٥٥

قبل : يخسف الله بهم الارض ويمسح منهم قردة وخنازير . وكان الخسف هاهنا هو التبييت المذكور في الآخر ؛

وهذا نص في ان هؤلاء الذين استحلوا هذه المحارم كانوا متأولين فيها حيث زعموا ان الشراب الذي شربوه ليس هو الخمر ، وانما له اسم آخر إما النبيذ أو غيره ، وانما الخمر عصير العنب النبيء ، وهذا رأي طائفة من الكوفيين ، وقد ثبت ان كل مسكر خمر .

قال بعضهم : وانما أتى على هؤلاء حيث استحلوا المحرمات بما ظنوه من انتفاء الاسم ، ولم يلتفتوا الى وجود المعنى المحرم وثبوته - قال - : وهذه بعينها شبهة اليهود في استحلالم اخذ الحيتان يوم الاخذ بما اوقعوها به يوم السبت في الشباك والحفائر من فعلهم يوم الجمعة حيث قالوا : نيس هذا بصيد ، ولا عمل يوم السبت ؛ وليس هذا باستباحة الشح<sup>(١)</sup>

بل الذي يستحل الخمر زاعما (انه) ليس خمر مع علمه بان معناه معنى الخمر ومقصوده مقصود الخمر ، أفسد تأويلا ، من جهة أن أهل الكوفة من أكثر الناس قياسا ؛ فائن كان من القياس ما هو حق ، فان قياس الخمر المنبوذة على الخمر العصيرة من القياس في معنى الاصل ، وهو من القياس الجلي ؛ اذ ليس بينهما من الفرق ما يتوهم انه مؤثر في التحريم فاذا كان هؤلاء المذكورون في الحديث إنما شربوا الخمر استحلالاتا لها لما ظنوا ان المحرم مجرد ما وقع عليه اللفظ ، وظنوا ان لفظ الخمر لا يقع على غير عصير العنب النبيء ، فشبهتهم في استحلالات الخمر والمعاذف أظهر

(١) كذا ولعله «السبت» . والعبارة كلها مضطربة ليست سالمة من التحريف

بأنه أبيع الحرير (لنساء) مطلقا، وللرجال في بعض الأحوال؛ فكذلك الفناء والدف قد أبيع في العرس ونحوه، وأبيع منه الحداء وغيره؛ وليس في هذا النوع من دلائل التحريم ما في الحمر؛ فظهر ذم الذين يخسف بهم ويمسخون، إنما فعل ذلك بهم من جهة التأويل الفاسد الذي استحلوأ به المحارم بطريق الحيلة، وأعرضوا عن مقصود الشارع وحكمته في تحريم هذه الأشياء.

وقد خرج ابن بطة عن الأوزاعي أن النبي صلى الله عليه وسلم قال «يأتي على الناس زمان يستحلون فيه الربا بالبيع» قال بعضهم: يعني العينة. وروى في استحلال الربا حديث رواه إبراهيم الحربي عن أبي ثعلبة عن النبي صلى الله عليه وسلم قال «أول دينكم نبوة ورحمة، ثم ملك وجبرية، ثم ملك عضوض يستحل فيه الحر والخز» يريد استحلال الفروج الحرام، والحر بكسر الحاء المهملة والراء المخففة الفرج، قالوا: ويشبهه - والله أعلم - أن يراد بذلك ظهور استحلال نكاح المحلل ونحو ذلك بما يوجب استحلال الفروج المحرمة؛ فإن الأمة لم يستحل أحد منها الزنا الصريح، ولم يرد بالاستحلال مجرد الفعل، فإن هذا لم ينزل معمولا في الناس؛ ثم لفظ الاستحلال إنما يستعمل في الأصل فيمن اعتقد الشيء حلالا، والواقع كذلك؛ فإن هذا الملك العضوض الذي كان بعد الملك والجبرية قد كان في أواخر عصر التابعين، في تلك الأزمان صار في أولي الأمر من يفتي بنكاح المحلل ونحوه، ولم يكن قبل ذلك من يفتي به أصلا.

ويؤيد ذلك أنه في حديث ابن مسعود رضي الله عنه المشهور أن

رسول الله صلى الله عليه وسلم لعن آكل الربا وشاهديه وكاتبه والمحلل له .  
 وروى احمد عن ابن مسعود رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم  
 قال « ما ظهر في قوم الربا والزنا الا أحلوا بانفسهم عقاب الله » فهذا  
 يشعر بان التحليل من الزنا كما يشعر ان العينة من الربا .

وقد جاء عن ابن عباس رضي الله عنهما موقوفاً وصرفوا قال « يأتي

على الناس زمان يستحل فيه خمسة اشياء - : يستحلون الخمر باسماء يسمونها

بها ، والسحت بالهدية ، والقتل بالريبة ، والزنا بالنكاح ، والربا بالبيع » فان

الزيادة المذكورة اولا قد سنت ، واما السحت الذي هو العطية للوالي

والحاكم ونحوها باسم الهدية فهو ظاهر ، واستحلل القتل باسم الارهاب

الذي يسميه ولاية الظلم سياسة وابهة الملك ونحو ذلك فظاهر ايضا ،

وهو نوع من انواع شريعة القتل المخترعة . وقد وصف النبي صلى الله عليه

وسلم الخوارج بهذا النوع من الخصال فقال « ان من ضئضى هذا قوما

يقرؤن القرآن لا يتجاوز حناجرهم ، يقتلون اهل الاسلام ، ويدعون

اهل الاوثان ، يمرقون من الدين كما يمرق السهم من الرمية » ولعل

هؤلاء المرادون بقوله عليه الصلاة والسلام في حديث ابي هريرة رضي

الله عنه « يصبح الرجل مؤمنا ويمسي كافرا » الحديث . يدل عليه تفسير

الحسن قال : يصبح محرماً لدم اخيه وعرضه ويمسي مستحلاً ، الى آخره .

وقد وضع القتل شرعاً معمولاً به على غير سنة الله وسنة رسوله

المتسمى بالمهدي المغربي الذي زعم انه المبشر به في الاحاديث ، فجعل القتل

عقاباً في ثمانية عشر صنفاً ذكروا منها : الكذب ، والمداهنة ، واخذهم

ايضا بالقتل في ترك امتثال امر من يستمع أمره، وبايموه على ذلك؛ وكان يعظهم في كل وقت ويذكرهم، ومن لم يحضر أذب، فان تمادى قتل، وكل من لم يتأدب بما ادب به ضرب بالسوط المرة والمرة، فان ظهر منه عناد في ترك امتثال الاوامر قتل، ومن داهن على اخيه او أبيه او من يكرم او المقدم عليه قتل. وكل من شك في عصمته قتل او شك في انه المهدي المبشر به، وكل من خالف أمره اصحابه فعروه، فكان اكثر تاديه القتل - كما ترى - كما انه كان من رأيه ان لا يصلي خلف امام او خطيب ياخذ اجرا على الامامة او الخطابة، وكذلك لبس الثياب الرفيعة - وان كانت حلالا - فقد حكوا عنه قبل ان يستفحل أمره انه ترك الصلاة خلف خطيب اغتمت بذلك السبب. فقدم خطيب آخر في ثياب حفيظة تباين التواضع - زعموا - <sup>(١)</sup> فترك الصلاة خلفه.

وكان من رأيه ترك الرأي واتباع مذاهب الظاهرية. قال العلماء: وهو بدعة ظهرت في الشريعة بعد المائتين. ومن رأيه ان التماذي على ذرة من الباطل كالتماذي على الباطل كله.

وذكر في كتاب الامامة انه هو الامام، واصحابه هم الغرباء الذين قيل فيهم «بدى الاسلام غريبا وسيعود غريبا كما بدى»، فطوبى للغرباء» وقال في الكتاب المذكور: جاء الله بالمهدي وطاعته صافية تقية لم ير مثلها قبل ولا بعد، وان به قامت السموات والارض، وبه تقوم، ولا

(١) كلمة «زعموا» جملة معترضة تؤذن بالبراءة مما يحكى عنهم. وأفصح منه ان يقال: بزعمهم. كما قال تعالى (فقالوا: هذا لله - بزعمهم - وهذا شركائنا)

ضد له ولا مثل ولاندة ، انتهى . وكذب . فالمهدي عيسى عليه السلام .  
 وكان يأمرهم بلزوم الحزب بعد صلاة الصبح ، وبعد المغرب ،  
 فأمر المؤذنين اذا طلع الفجر ان ينادوا « اصبح والله الحمد » إشعاراً بزعموا  
 بان الفجر قد طلع لالزام الطاعة ، ولحضور الجماعة ، وللغد ، ولكل  
 ما يؤصرون به .

وله اختراعات وابتداعات غير ما ذكرنا ، وجميع ذلك الى <sup>(١)</sup> انه  
 قائل برأيه في العبادات والمعادات ، مع زعمه انه غير قائل بالرأي . وهو  
 التناقض بعينه ، فقد ظهر اذا جريان تلك الاشياء على الابتداع

\*

وأما كون الزكاة مغرماً ، فالمغرم (ما) يلزم اداؤه من الديون ، والغرامات  
 كان الولاية يلزمونها الناس بشيء معلوم من غير نظر الى قلة مال الزكاة  
 أو كثرتة أو قصوره عن النصاب أو عدم قصوره ، بل يأخذونهم بها على  
 كل حال الى الموت ، وكون هذا بدعة ظاهر .

\*

وأما ارتفاع الاصوات في المساجد فنأشئ عن بدعة الجدل في  
 الدين ، فان من عادة قراءة العلم وإقراءه وسماعه وإسماعه أن يكون في  
 المساجد ، ومن آدابه أن لا ترفع فيه الاصوات في غير المساجد ، فما  
 ظنك به في المساجد ؟ فالجدال فيه زيادة الهوى ، فانه غير مشروع في  
 الاصل ، فقد جعل العلماء من عقائد الاسلام ترك المراء والجدال في الدين ،  
 وهو الكلام فيما لم يأذن في الكلام فيه ، كالكلام في التشابهات من

(١) كذا في الاصل والمعنى المراد ان جميع ذلك يدل على انه قائل برأيه

الصفات والافعال وغيرها ، وكتشابهات القرآن ، ولاجل ذلك جاء في الحديث عن عائشة رضي الله عنها أنها قالت: تلا رسول الله صلى الله عليه وسلم هذه الآية ( هو الذي أنزل عليك الكتاب منه آيات محكمات ) الآية ، قال - « فاذا رأيتم الذين يجادلون فيه فهم الذين عنى الله فأحذروهم » وفي الحديث « ما ضل قوم بعد هدى إلا أوتوا الجدل » وجاء عنه عليه السلام انه قال : « لا تماروا في القرآن فان المراء فيه كفر » وعنه عليه السلام انه قال « ان القرآن يصدق بعضه بعضاً ، فلا تكذبوا بعضه ببعض ، ما علمتم منه فاقبلوه وما لم تعلموا منه فكلوه الى عالمه » وقال عليه السلام « اقرؤا القرآن ما اختلفت عليه قلوبكم ، فاذا اختلفتم فيه فقوموا عنه » وخرج ابن وهب عن معاوية بن قررة قال : اياكم والخصومات في الدين فانها تحبط الاعمال . وقال النخعي في قوله تعالى ( وألقينا بينهم العداوة والبغضاء ) قال : الجدل والخصومات في الدين .

وقال معن بن عيسى : انصرف مالك يوماً الى المسجد وهو متكئ على يدي ، فاجتقه رجل يقال له ابو الجديرة يتهم بالإرجاء ، فقال يا أبا عبد الله : اسمع مني شيئاً أكلمك به وأحاجك وأخبرك برأبي . فقال له : احذر أن أشهد عليك . قال : والله ما أريد إلا الحق . اسمع مني ، فان كان صواباً فقل به أو فتسكلم ؛ قال : فان غلبتني ؟ قال : اتبعني . قال فان غلبتك ؟ قال اتبعتك ؛ قال : فان جاء رجل فكلمناه فقلنا ؛ قال : اتبعناه . فقال له مالك : يا عبد الله ؛ بعث الله محمداً بدين واحد وأراك تنتقل . وقال عمر بن عبد العزيز : من جعل دينه عرضاً للخصومات أكثر التنتقل . وقال مالك : ليس الجدل في الدين بشيء .

والكلام في ذم الجدال كثير . فاذا كان مذموماً فمن جعله محموداً  
وعده من العلوم النافعة باطلاق فقد ابتدع في الدين . ولما كان اتباع الهوى  
أصل الابتداع لم يعدم صاحب الجدال أن يماري ويطلب الغلبة ، وذلك  
مظنة رفع الاصوات .

فان قيل : عدت رفع الاصوات من فروع الجدال وخواصه وليس  
كذلك ؛ فرفع الاصوات قد يكون في العلم ، ولذلك كره رفع الاصوات  
في المسجد ، وان كان في العلم أو في غير العلم . قال ابن القاسم في المبسوط :  
رأيت مالكا يعيب على أصحابه رفع أصواتهم في المسجد . وعلل ذلك محمد  
ابن مسلمة بملتين : احدهما انه يجب أن يتزه المسجد عن مثل هذا  
لأنه مما امر بتعظيمه وتوقيره . والثانية انه مبني للصلاة ، وقد أمرنا أن  
نأتيها وعلينا السكينة والوقار ، فان يلزم ذلك في موضعها المتخذ لها أولى .  
وروى مالك أن عمر بن الخطاب رضي الله عنه بنى رحبة بين ناحية المسجد  
تسمى البطحاء<sup>(١)</sup> وقال : من كان يريد أن يانط أو ينشد شعراً أو يرفع  
صوته فليخرج الى هذه الرحبة . فاذا كان كذلك ، فن أين يدل  
ذم رفع الصوت في المسجد على الجدل المنهي عنه ؟

فالجواب من وجهين : (أحدهما) أن رفع الصوت من خواص  
الجدل المذموم ، أعني في أكثر الامر دون الفلتات ، لان رفع الصوت  
والخروج عن الاعتدال فيه ناشئ عن الهوى في الشيء المتكلم فيه .  
وأقرب الكلام الخاص بالمسجد الى رفع الصوت الكلام فيما لم يؤذن فيه ،  
وهو الجدال الذي نهى عليه الحديث المتقدم . وأيضاً لم يكثر الكلام جدا

في نوع من أنواع العلم في الزمان المتقدم الا في علم الكلام ، والى غرضه تصويت سهام النقد والذم ، فهو اذاً هو . وقد روي عن عميرة ابن أبي ناجية المصري انه رأى قوماً يتعارفون في المسجد وقد علت أصواتهم فقال : هؤلاء قوم قد ملوا العبادة ، وأقبلوا على الكلام ، اللهم أمت عميرة . فمات من عامه ذلك في الحج ؛ فرأى رجل في النوم قائلاً يقول : مات في هذه الليلة نصف الناس . فعرفت تلك الليلة ، فجاء موت عميرة هذا . ( والثاني ) انا لو سلمنا أن مجرد رفع الاصوات يدل على ماقلنا لكان أيضاً من البدع اذا عد كأنه من الجائز في جميع أنواع العلم فصار معمولاً به لاسي<sup>(١)</sup> ولا يكف عنه مجرى البدع المحدثات<sup>(٢)</sup> .

\*

وأما تقديم الاحداث على غيرهم ؛ من<sup>(٣)</sup> قبيل ما تقدم في كثرة الجهال وقلة العلم ؛ كان ذلك التقديم في رتب العلم او غيره ، لان الحدث ابداً او في غالب الامر غيرٌ لم يتحنك ، ولم يرتض في صناعته رياضة تبلغه مبالغ الشيوخ الراسخين الاقدام في تلك الصناعة ؛ ولذلك قالوا في المثل : وابن اللبون اذا ما أزر في قرن لم يستطع صولة البزل القناعيس هذا ان حملنا الحدث على حداثة السن ، وهو نص في حديث ابن مسعود رضي الله عنه ، فان حملناه على حدثان العهد بالصناعة - ويحتمله قوله « وكان زعيم القوم ارضهم » وقوله « وساد القبيلة فاسقم » وقوله

(١) الكلمة غير منقوطة في الاصل وتحتمل بالتصحيف والتحريف عدة احتمالات  
(٢) كذا . ولعل أصله : فجرى مجرى البدع المحدثات (٣) لعل الاصل « فن »

« اذا اسند الامر الى غير اهله » فالمعنى فيها واحد - فان الحديث العهد بالشيء لا يبلغ مبالغ القديم العهد فيه . ولذلك يحكى عن الشيخ ابي مدين انه سئل عن الاحداث الذين نهى شيوخ الصوفية عنهم ، فقال : الحدث الذي لم يستكمل الامر بعد ، وان كان ابن ثمانين سنة .

فاذا تقديم الاحداث على غيرهم ، من باب تقديم الجهال على غيرهم . ولذلك قال فيهم « سفهاء الاحلام - وقال - يقرؤون القرآن لا يجاوز تراقيهم » الى آخره ، وهو منزل على الحديث الآخر في الخوارج « ان من ضئضى هذا قوما يقرؤون القرآن لا يجاوز حناجرهم » الى آخر الحديث . يعنى انهم لم يتفقهوا فيه ، فهو في السننهم لا في قلوبهم .

\*

واما لمن آخر هذه الامة اولها ، فظاهر مما ذكر العلماء عن بعض الفرق الضالة ، فان الكاملة من الشيعة كفرت الصحابة رضي الله عنهم حين لم يصرفوا الخلافة الى علي رضي الله عنه بعد رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وكفرت عليا رضي الله عنه حين لم يأخذ بحقه فيها .

واما ما دون ذلك مما يوقف فيه عند السبب ، فنقول موجود في الكتب ، وانما فعلوا ذلك لمذاهب سوء لهم رأوها فبنوا عليها ما يضاهاها من السوء والفحشاء ، فذلك عدوا من فرق اهل البدع

قال مصعب الزبيري وابن نافع : دخل هارون ( يعنى الرشيد ) المسجد فركع ، ثم اتى قبر النبي صلى الله عليه وسلم فسلم عليه ، ثم اتى مجلس مالك فقال : السلام عليك ورحمة الله وبركاته . ثم قال لمالك : هل لمن سب اصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم في الفياء حق ؟ قال لا ؛

ولا كرامة ولا مسرة . قال : من اين قلت ذلك ؛ قال : قال الله عز وجل  
( ليغيظ بهم الكفار ) فمن عابهم فهو كافر ، ولا حق لكافر في النفي .  
واحتج مرة اخرى في ذلك بقوله تعالى ( للمفقر المهاجرين الذين  
اخرجوا من ديارهم واموالهم ) الى آخر الآيات الثلاث - قال - فهم  
اصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم الذين هاجروا معه وانصاره ،  
( والذين جاؤا من بعدهم يقولون ربنا اغفر لنا ولاخواننا الذين سبقونا  
بالايمان ) فمن عدا هؤلاء فلا حق لهم فيه . وفي فعل خواص الفرق من  
هذا المعنى كثير .

\*

واما بعث الدجالين ؛ فقد كان ذلك جملة ، منهم من تقدم في زمان  
بني العباس وغيرهم . ومنهم معد<sup>(١)</sup> من العبيدية الذين ملكوا افريقية ؛  
فقد حكى عنه انه جعل المؤذن يقول : اشهد ان معدا رسول الله .  
عوضا من كلمة الحق « اشهد ان محمدا رسول الله » فهم المسلمون بقتله  
ثم رفعوه الى معد ليروا هل هذا عن امره ، فلما انتهى كلامهم اليه ،  
قال : ارددوا عليهم اذانهم لمنهم الله .

ومن يدعي لنفسه العصمة ؛ فهو شبه من يدعي النبوة . ومن يزعم  
انه قامت السموات والارض فقد جاوز دعوى النبوة ، وهو المغربي  
المتسمى بالمهدي .

وقد كان في الزمان القريب رجل يقال له الفازازي ادعى النبوة  
واستظهر عليها بامور موهمة للكرامات ، والاخبار بالمغيبات ، ومخيلة

(١) هو اسم اول خلفاء العبيديين الملقب بالمعد لدين الله

لخوارق العادات ؛ تبعه على ذلك من العوام جملة ؛ ولقد سمعت بعض طلبه ذلك البلد الذي اختله هذا الباس - وهو ما لقة - آخذا ينظر في قوله تعالى (وخاتم النبيين) وهل يمكن تأويله ؛ وجعل يطرق اليه الاحتمالات ، ليسوغ امكان بعث نبي بعد محمد صلى الله عليه وسلم ؛ وكان مقتل هذا المفترى على يد شيخ شيوخنا ابي جعفر ابن الزبير رحمه الله . ولقد حكى بعض مؤلفي الوقت قال : حدثني شيخنا ابو الحسن ابن الجياب ، قال : لما امر بالتأهب يوم قتله وهو في السجن الذي اخرج منه الى مصرعه جهر بتلاوة سورة يس ، فقال له احد الذعرة ممن جمع السجن بينهما : اقرأ قرآنك ، لاي شيء تفضل على قرآننا اليوم ؟ او في معنى هذا . فتركها مثلا بلوذعيتها .

\*

واما مفارقة الجماعة ، فبدعتها ظاهرة ؛ ولذلك يجازى <sup>(١)</sup> بالمئمة الجاهلية . وقد ظهر في الخوارج وغيرهم ممن سلك مسلكهم كالعبودية واشباههم

فهذا ايضا من جملة ما اشتملت عليه تلك الاحاديث . وباقي الخصال المذكورة عائد الى نحو آخر ككثرة النساء وقلة الرجال ، وتناول الناس في البنيان ، وتقارب الزمان .

فالخاصل ان اكثر الحوادث التي اخبر بها النبي صلى الله عليه وسلم من انها تقع وتظهر وتنتشر امور مبتدعة على مضاهاة التشريع ، لكن من جهة التعبد لا من جهة كونها عادية ؛ وهو الفرق بين المعصية التي

(١) أي يجازى مفارقها . ولعل الفاعل قد سقط من الاصل بسبب التناسخ

هي بدعة ، والمعصية التي هي ليست بدعة . وان العاديات من حيث هي عادية لا بدعة فيها ، ومن حيث يتعبد بها او توضع وضع التعبد تدخلها البدعة ؛ وحصل بذلك اتفاق الفولين ، وصار المذهبان مذهباً واحداً ، وبالله التوفيق

## فصل

فان قيل : اما الابتداع بمعنى انه نوع من التشريع على وجه التعبد في العاديات من حيث (هو) توقيت معلوم معقول ؛ فايحابه او إجازته بالرأي - كما تقدم - من امثلة بدع الخوارج ومن داناهم من الفرق الخارجة عن الجادة ، فظاهر .<sup>(١)</sup> ومن ذلك القول بالتحسين والتقيح العقلي ، والقول بترك العمل بخبر الواحد ، وما اشبه ذلك . فالقول بأنه بدعة قد تبين وجهه واتضح مغزاه

وانما يبقى وجه آخر يشبهه وليس به ، وهو ان المعاصي والمنكرات والمكروهات قد تظهر وتفسو ويجري العمل بها بين الناس على وجه لا يقع لها انكار من خاص ولا عام ، فما كان منها هذا شأنه : هل يعدّ مثله بدعة أم لا ؟

فالجواب : ان مثل هذه المسئلة لها نظران (احدهما) نظر من حيث وقوعها عملاً واعتقاداً في الاصل ، فلا شك انها مخالفة لا بدعة ، اذ ليس من شرط كون المنوع والمكروه غير بدعة أن لا ينشرها ولا يظهرها

(١) قوله « فظاهر » جواب « أما الابتداع » في اول الفصل . وما بينهما اعتراض ، وقوله فيه « فايحابه » مبتدأ خبره « من أمثلة بدع الخوارج » وفي الكلام تعقيد معنوي ظاهر

أنه ليس من شرط ان تنشر ، بل لا تزول المخالفة ظهرت اولاً ، واشتهرت  
 ام لا ؛ وكذلك دوام العمل او عدم دوامه لا يؤثر في واحدة منهما ،  
 والمبتدع قد يقام عن بدعة ، والمخالف قد يدوم على مخالفته الى الموت -  
 عياداً بالله .

( والثاني ) نظر من جهة ما يقترن من خارج ؛ فالقارئ قد يقترن ؛  
 فتكون سبباً في مفسدة حالية ، وفي مفسدة مالية كلاهما راجع الى  
 اعتقاد البدعة .

اما الحالية فبأمرين : الاول ان يعمل بها الخواص من الناس عموماً ،  
 وخاصة العلماء خصوصاً ، وتظهر من جهتهم . وهذه مفسدة في الاسلام  
 ينشأ عنها عادة من جهة العوام استسهالها واستجازتها ، لان العالم المنتصب  
 مفتياً للناس بعمله كما هو مفت بقوله . فاذا نظر الناس اليه وهو يعمل بأمره  
 هو مخالفة <sup>(١)</sup> حصل في اعتقادهم جوازها ، ويقولون : لو كان ممنوعاً  
 أو مكروهاً لامتنع منه العالم . هذا وان نص على منعه أو كراهته ، فان عمله  
 معارض لقوله ؛ فإما أن يقول العامي : ان العالم خالف بذلك ، ويجوز عليه  
 مثل ذلك . وهم عقلاء الناس وهم الاقلون . وإما أن يقول : انه وجد فيه  
 رخصة فانه لو كان كما قال لم (بات) به فيرجح بين قوله وفعله . والفضل أغلب  
 من القول في جهة التأسى - كما تبين في كتاب المواقفات - فيعمل  
 العامي بعمل العالم تحسیناً للظن به فيعتقده جائزاً ، وهؤلاء هم الاكثرون .  
 فقد صار عمل العالم عند العامي حجة ، كما كان قوله حجة على

(١) كذا في الاصل ، وهو تحريف ظاهر ، والمعنى مفهوم من القرينة وهو :  
 فاذا نظر اليه الناس يعمل . يأمر هو بمخالفته أي بتركه حصل في اعتقادهم جوازها .

الإطلاق والعموم في الفتيا ، فاجتمع على العملي العمل مع اعتقاد الجواز  
بشبهة دليل ، وهذا عين البدعة

بل قد وقع مثل هذا في طائفة ممن تميز عن العامة بانتصاب في رتبة  
العلماء ، فعملوا العمل ببدعة الدعاء بهيئة الاجتماع في آثار الصلوات ، وقراءة  
الحزب ، حجة في جواز العمل بالبدع في الجملة ، وإن منها ما هو حسن ،  
وكان منهم من ارتسم في طريقة التصوف فأجاز التعبد لله بالعبادات  
المتدعة ، واحتج بالحزب والدعاء بعد الصلاة - كما تقدم -

ومنهم من اعتقد أنه ما عمل به إلا مستند ، فوضعه في كتاب وجمعه  
فقها كـ بعض أماريد الرس ممن قيد على الأمة ابن زيد .

وأصل جميع ذلك سكوت الخواص عن البيان ، والعمل به على الغفلة ،  
ومن هنا تستشنع زلة العالم ، فقد قالوا : ثلاث تهدم الدين - زلة العالم ،  
وجدال منافق بالقرآن ، وأئمة ضالون .

وكل ذلك عائد وباله على عالم<sup>(١)</sup> وزله المذكور عند العلماء يحتل  
وجهين : (أحدهما) زله في النظر حتى يفتي بما خالف الكتاب والسنة  
فيتابع عليه ، وذلك التمسك بالقول . والثاني زله في العمل بالمخالفات ،  
فيتابع عليها أيضاً على التأويل المذكور ، وهو في الاعتبار قائم مقام الفتيا  
بالقول ، إذ قد علم أنه متبع ومنظور إليه ، وهو مع ذلك يظهر بقوله  
ما ينهى عنه الشارع ، فكانت مفت به - على ما تقرر في الأصول -

والثاني من قسمة المفسدة الحالية أن يعمل بها العوام وتشيع فيهم  
لهم فلا ينكرها الخواص ولا يرفعون لها رؤسهم<sup>(٢)</sup> قادرون على

(١) كذا ولعل أصله « على العالم » بفتح اللام على حد قولهم : إذا زل العالم

« زل العالم » بالفتح (٢) سقط من هنا كلمة ربما كانت « وهم »

الانكار فلم يفعلوا ، فالعالمى من شأنه اذا رأى أمراً مجهول حكمه يعمل العامل به فلا ينكر عليه ، اعتقداً أنه جائز وأنه حسن أو أنه مشروع ؛ بخلاف ما اذا أنكر عليه فإنه يعتقد أنه عيب ، أو أنه غير مشروع (أو) أنه ليس من فعل المسلمين . هذا أمر يلزم من ليس بعالم بالشريعة ، لأن مستنده الخواص والعلماء في الجائز مع غير الجائز .

فإذا عدم الانكار ممن شأنه الانكار ، مع ظهور العمل وانتشاره وعدم خوف المنكر ووجود القدرة عليه ، فلم يفعل ؛ بل عند العوام أنه فعل جائز لا حرج فيه ، فنشأ فيه هذا الاعتقاد الفاسد بتأويل يتضح بمثله من العوام<sup>(١)</sup> فصارت المخالفة بدعة — كما في القسم الاول —

وقد ثبت في الاصول ان العالم في الناس قائم مقام النبي عليه الصلاة والسلام ، والعلماء ورثة الانبياء ؛ فكما ان النبي صلى الله عليه وسلم يدل على الاحكام بقوله وفعله واققراره ، كذلك وارثه يدل على الاحكام بقوله وفعله واققراره . واعتبر ذلك ببعض ما أحدث في المساجد من الامور المنهي عنها فلم ينظرها العلماء ، أو عملوا بها فصارت بعد سننا ومشروعات ، كزيادتهم مع الاذان «أصبح والله الحمد» والوضوء للصلاة ، «تأهبوا» ، ودعاء المؤذنين بالليل في الصوامع ؛ وربما احتجوا ذلك بعض الناس بما وضع في نوازل ابن سهل غفلة عما عليه فيه<sup>(٢)</sup> وقد قيدنا في ذلك جزءاً مفرداً فمن أراد الشفاء في المسئلة فعليه به ، وبالله التوفيق .

(١) كذا ولعل الاصل « من كان من العوام » (٢) لعل الاصل « وربما احتجوا على ذلك بما يفعله بعض الناس وبما وضع في نوازل ابن سهل غفلة عما أخذ عليه فيه » أو أن في الكلام حذفاً غير ما ذكر تصح به العبارة

وخرج أبو داود قال : اهتم النبي صلى الله عليه وسلم للصلاة كيف يجمع الناس لها ، فقيل : انصب راية عند حضور الصلاة فإذا رأوها أذن بعضهم بعضاً . فلم يعجبه ذلك ؛ - قل - فذكر له القمع ، يعني الشبور ، وفي رواية شبور اليهود فلم يعجبه ؛ وقال « هو من أمر اليهود - قال : فذكر له النافوس ، فقال - هو من أمر النصارى » فانصرف عبد الله بن زيد بن عبد ربه وهو مهتم لهم رسول الله صلى الله عليه وسلم فأري الاذان في منامه - إلى آخر الحديث .

وفي مسلم عن أنس بن مالك أنه قال : ذكروا أن يعلموا وقت الصلاة بشيء يعرفونه ، فذكروا أن ينوروا ناراً ، أو يضربوا ناقوساً<sup>(١)</sup> فأمر بلال أن يشفع الاذان ويوتر الإقامة . والقمع والشبور - هو البوق - وهو القرن الذي وقع في حديث ابن عمر رضي الله عنهما .

فأنت ترى كيف كره النبي صلى الله عليه وسلم شأن الكفار فلم يعمل على موافقته . فكان ينبغي لمن اتسم بسمعة العلم أن ينكر ما أحدث من ذلك في المساجد اعلاماً بالاوقات أو غير اعلام بها ؛ أما الاية فقد وضعت اعلاماً بالاوقات ، وذلك شائع في بلاد المغرب ، حتى أن الاذان معها قد صار في حكم التبع<sup>(٢)</sup>

(١) يظهر انه قد سقط من هذا الموضع كلام بمعنى ما تقدم من الاعراض عن هذه الاشياء لانها شعائر الملل السابقة ، وبما كان من اختيار الاذان ، ثم فرغ عليه امر بلال بالترفة بين الاذان والإقامة بجعله شغماً وجعلها وتراً (٢) في بعض بلاد الشام يرفعون علماً من منارة الجامع الذي يكون فيه الموقت لاجل ان يراه المؤذنون من سائر المنارات فيؤذنون في وقت واحد ، وانما يكون ذلك في وقت الظهر والعصر والمغرب

وأما البوق فهو العلم في رمضان على غروب الشمس ودخول وقت الإفطار، ثم هو علم أيضاً بالمغرب والاندلس على وقت السجود ابتداءً وانتهاءً<sup>(١)</sup> والحديث قد جسد علماً لانتهاء نداء ابن أم مكتوم قال ابن شهاب: وكان ابن أم مكتوم رجلاً أعمى لا ينادي حتى يقال له أصبحت أصبحت.

وفي مسلم وأبي داود « لا يمنع أحدكم نداء بلال من سجوره فانه يؤذن ليرجع قائمكم ويوقظ نائمكم » الحديث . فقد جعل اذان بلال لان ينتبه النائم لما يحتاج اليه من سجوره وغيره ، فالبوق ما شأنه ؛ وقد كرهه عليه السلام ، ومثله النار التي ترفع دائماً في اوقات الليل وبالعشاء والصبح في رمضان ايضاً ، اعلاماً بدخوله ، فتوقد في داخل المسجد ثم في وقت السجور ، ثم ترفع في المنار اعلاماً بالوقت ، والنار شعار الجوس في الاصل .

قال ابن العربي: اول من اتخذ البخور في المسجد بنو برمك يحيى بن خالد ومحمد بن خالد - ملكهما الوالي امر الدين فكان محمد بن خالد حاجباً ويحيى وزيراً ، ثم ابنه جعفر بن يحيى - قال - وكانوا باطنية يعتقدون آراء الفلاسفة ، فاحبوا الجوسية ، واتخذوا البخور في المساجد - وانما تطيب بالخلوق - فزادوا التجمير<sup>(٢)</sup> ويمرونها بالنار منقولة حتى

(١) قد استبدلت المرافع في هذا العصر بالبوق (٢) قال بعض المؤرخين : ان البرامكة زينوا للرشيدي وضع الخمر في الكعبة المشرفة ليأس المشركون بوضع النار في اعظم معابدهم ، والنار معبود الجوس . والظاهر ان البرامكة كانوا من رقبته جمعيات الجوس السرية التي تحاول هدم الاسلام وسلطة العرب واعادة ملك للمجوس . وانما فتك بههارون الرشيد لانه وقف على دخالهم

يحملوها عند الأندلس بيخورها ثابتة<sup>(١)</sup> انتهى.

وحاصله ان النار ليس ايقادها في المساجد من شأنا السلف الصالح، ولا كانت مما تزين بها المساجد البتة، ثم احدث التزين بها حتى صارت من جملة ما يعظم به رمضان، واعتقد العامة هذا كما اعتقدوا طلب البوق في رمضان في المساجد، حتى لقد سأل بعض عنه: اهو سنة ام لا؟ ولا يشك احد ان غالب العوام يعتقدون ان مثل هذه الامور مشروعة على الجملة في المساجد، وذلك بسبب ترك الخواص الانكار عليهم. وكذلك ايضا لما لم يتخذ الناقوس للاعلام، حاول الشيطان فيه بمكيدة أخرى، فعلق بالمساجد واعتد به في جملة الآلات التي توقد عليها النيران وتزخرف بها المساجد، زيادة الى زخرفها بغير ذلك، كما تزخرف الكنائس والبيع

ومثله ايقاد الشمع بعرفة ليلة الثامن: ذكر النواوي انها من البدع القبيحة، وانها ضلالة فاحشة جمع فيها انواع من القبائح - منها اضاعة اللال في غير وجهه، ومنها اظهار شعائر المجوس، ومنها اختلاط الرجال والنساء والشمع بينهم ووجوههم بارزة، ومنها تقديم دخول عرفة قبل وقتها المشروع اه.

وقد ذكر الطرطوشي في ايقاد المساجد في رمضان بعض هذه الامور، وذكر ايضا قبائح سواها. فاین هذا كله من انكار مالك لتحنج المؤذن او ضربه الباب ليعلم بالفجر، او وضع الرداء؟ وهو اقرب مراما وأيسر خطبا من ان تنشأ بدع محدثات، يعتقدونها العوام سننا بسبب

(١) كذا في الاصل ولعله قد سقط من الكلام شيء

سكوت العلماء والخواص عن الانكار وسبب عملهم بها .

\*  
\*  
\*

واما المفسدة المالية فهي على فرض (١) ان يكون الناس عامين بحكم المخالفة ، وانها قد ينشأ الصغير على رؤيتها وظهورها ، ويدخل في الاسلام احد ممن يراها شائعة ذائعة فيعتقدونها جائزة او مشروعة . لان المخالفة اذا فشا في الناس فعلها من غير انكار ، لم يكن عند الجاهل بها فرق بينها وبين سائر المباحات او الطاعات .

وعندنا كراهية العلماء ان يكون الكفار صيارفة في اسواق المسلمين لعلمهم بالربا (٢) فكل من يره من العامة صيارف وتجارا في اسواقنا من غير انكار يعتقد ان ذلك جائز كذلك ؛ وانت ترى مذهب مالك المعروف في بلادنا ان الحلبي الموضوع من الذهب والفضة لا يجوز بيعه بجنسه الا وزنا بوزن ، ولا اعتبار بقيمة الصياغة اصلا (٣) والصاغة عندنا كلهم او غالبهم يتبايعون على ذلك ان يستفضوا قيمة الصياغة او اجارتها ، ويعتقدون ان ذلك جائز لهم ، ولم يزل العلماء من السلف الصالح ومن بعدهم يتحفظون من أمثال هذه الاشياء ، حتى كانوا يتركون السنن خوفا من اعتقاد العوام أصرا هو اشد من ترك السنن ، وأولى أن يتركوا المباحات أن لا يعتقد فيها أمر ليس بمشروع - وقد صر بيان هذا في باب البيان من كتاب الموافقات . فقد ذكروا ان عثمان رضي الله عنه كان لا يقصر في السفر

(١) قوله « على فرض » ظرف خير قوله « فهي » والجملة من المبتدأ والخبر خير قوله « وأما المفسدة المالية » (٢) اصله : لعلمهم أو لتعلمهم بالربا (٣) في كتاب أعلام الموقعين للمحقق ابن القيم بيان وتحقيق لا اعتبار قيمة الصياغة وجواز بيع الحلبي بأكثر من زنته لاجل ذلك

فيقال له : أليس قد قصرت مع رسول الله صلى الله عليه وسلم ؟ فيقول بلى ولكنني إمام الناس فينظر اليّ الاعراب وأهل البادية اصلي ركعتين فيقولون : هكذا فرضت .<sup>(١)</sup>

قال الطرمطوشي : تأملوا رحمكم الله : فان في القصر قولين لاهل الاسلام — منهم من يقول : فريضة . ومن أتم فأنما يتم ويعيد أبداً ، ومنهم من يقول : سنة . يعيد من أتم في الوقت . ثم انتقم عثمان ترك الفرض أو السنة لما خاف من سوء العاقبة أن يمتقد الناس ان الفرض ركعتان .

وكان الصحابة رضي الله عنهم لا يضحون (يعني أنهم لا يلتزمون<sup>(٢)</sup>) قال حذيفة بن أسد : شهدت أبا بكر وعمر رضي الله عنهما لا يضحيان مخافة ان يرى أنها واجبة . وقال بلال : لا ابالي ان أضحي بكبشين أو بديك . وعن ابن عباس رضي الله عنهما انه كان يشتري لحماً بدرهم يوم الاضحية ، ويقول لعكرمة : من سألك فقل هذه أضحية ابن عباس . وقال ابن مسعود : اني لا ترك أضحيتي — واني لمن ايسرهم — مخافة ان يظن أنها واجبة . وقال طارس : ما رأيت بيتاً اكثر لحماً وخبزاً وعلاً من بيت ابن عباس ، يذبح وينحر كل يوم ، ثم لا يذبح يوم العيد ، وإنما كان يفعل ذلك لئلا يظن الناس أنها واجبة . وكان اماماً يقتدى به .

قال الطرمطوشي : والقول في هذا كالذي قبله ، وان لاهل الاسلام قولين في الاضحية أحدهما سنة والثاني واجبة . ثم اقتضت الصحابة

(١) تقدم ذكر هذه المسألة مع تنبيه في الحاشية على ما اجابوا به عن عثمان فيها

(٢) لعل المتعول وهو « الاضحية » سقط من قلم الناسخ

ترك السنة حذراً من أن يضع الناس الأمر على غير وجهه فيعتقدونها فريضة .

قال مالك في الموطأ في صيام ستة بعد الفطر من رمضان : انه لم ير أحداً من أهل العلم والفقهاء يصومها - قال - ولم يباغني ذلك عن أحد من السلف ، وان أهل العلم يكرهون ذلك ويخافون بدعته ، وأن يلحق أهل الجهالة والجهلاء برمضان ما ليس منه لو رأوا في ذلك رخصة من أهل العلم ، ورأوهم يقولون ذلك . فكلام مالك هنا ليس فيه دليل على أنه لم يحفظ الحديث كما توهم بعضهم ، بل لعل كلامه مشعر بأنه يعلمه ، لكنه لم ير العمل عليه وان كان مستحباً في الاصل ؛ لئلا يكون ذريعة لما قال ، كما فعل الصحابة رضي الله عنهم في الأضحية ، وعثمان في الاتمام في السفر . وحكى الماوردي ما هو أغرب من هذا وان كان هو الاصل ؛ فذكر ان الناس كانوا اذا صلوا في الصحن من جامع البصرة أو الطريقة ورفعوا من السجود مسحوا جباههم من التراب ، كأنه كان مفروشاً بالتراب ، فأمر زياد بإلقاء الحصى في صحن المسجد ؛ وقال : لست آمن من أن يطول الزمان فيظن الصغير اذا نشأ ان مسح الجبهة من أثر السجود سنة في الصلاة . وهذا في مباح ؛ فكيف به في المكروه والممنوع ؟ . ولقد بلغني في هذا الزمان عن بعض من هو حديث عهد بالاسلام أنه قال في الخمر : ليست بحرام ولا عيب فيها ؛ وانما العيب أن يفعل بها ما لا يصلح كالقتل وشبهه . وهذا الاعتقاد لو كان ممن نشأ في الاسلام كان كفراً ، لانه انكار لما علم من دين الأمة ضرورة ؛ وبسبب ذلك ترك الانكار من الولاية على شاربها ، والتخلية بينهم وبين اقتنائها ، وشهرته

بجارة أهل الذمة فيها<sup>(١)</sup> وأشباه ذلك .

ولا معنى للبدعة الا أن يكون الفعل في اعتقاد المبتدع مشروعاً وليس بمشروع . وهذا الحال متوقع أو واقع . فقد حكى القرافي عن المعجم ما يقتضي أن ستة الايام من شوال ملحقة عندهم بـرمضان ، لا بقائهم حالة رمضان الخاصة به كما هي الى تمام الستة الايام . وكذلك وقع عندنا مثله ؛ - وقد مر في الباب الاول -

وجميع هذا منوط ائمه بمن يترك الانكار من العلماء أو غيرهم ، أو من يعمل ببعضها بمرأى من الناس أو في مواقعهم ؛ فانهم الاصل في انتشار هذه الاعتقادات في المعاصي أو غيرها .

\*\*

واذا تقرر هذا فالبدعة تنشأ عن أربعة أوجه (أحدها) - وهو أظهر الاقسام - أن يخترعها المبتدع . (والثاني) أن يعمل بها العالم على وجه المخالفة فيفهمها الجاهل مشروعة (والثالث) أن يعمل بها الجاهل مع سكوت العالم عن الانكار وهو قادر عليه ، فيفهم الجاهل أنها ليست بمخالفة . (والرابع) من باب الذرائع ، وهي أن يكون العمل في أصله معروفاً ، الا أنه يتبدل الاعتقاد فيه مع طول العهد بالذكري .

الا أن هذه الاقسام ليست على وزان واحد ، ولا يقع اسم البدعة عليها بالتواطئ ، بل هي في القرب والبعد على تفاوت . فالاول هو الحقيق

(١) ينظر ما مراده بهذه الجملة . والظاهر أنه كان لاهل الذمة في الاندلس حارات يسكنونها وحدهم أو يكثرون فيها وان الجمر كانت تباع فيها . كما هي الحال في بعض بلاد المسلمين بالشرق

باسم البدعة ، فإما تؤخذ علة بالنص عليها ، ويليه القسم الثاني ، فإن العمل يشبهه التنصيص بالقول ؛ بل قد يكون أبلغ منه في مواضع - كما تبين في الاصول - غير أنه لا ينزل هاهنا من كل وجه منزلة الدليل أن العالم قد يعمل وينص على قبح عمله . ولذلك قالوا لا تنظر الى عمل العالم ولكن سله يصدقك . وقال الخليل بن أحمد أو غيره :

اعمل بعلمي ولا تنظر الى عملي

ينفعك علمي ولا يضررك تقصيري

ويليه القسم الثالث ، فإن ترك الانكار ، - مع أن رتبة المنكر رتبة من يعد ذلك منه اقرار ، - يقتضي أن الفعل غير منكر ، ولكن يتنزل منزلة ما قبله ، لان الصوارف للقدرة كثيرة ، قد يكون الترك لعذر بخلاف الفعل ، فإنه لا عذر في فعل الانسان بالمخالفة ، مع علمه بكونها

ة .

ويليه القسم الرابع ، لان المحذور الحالي فيما تقدم غير واقع فيه رض ، فلا تبلغ المفسدة المتوقعة أن تساوي رتبة الوافعة أصلا ، فلذلك كانت من باب الذرائع ، فهي اذا لم تبلغ أن تكون في الحال بدعة ، فلا تدخل بهذا النظر تحت حقيقة البدعة .

وأما القسم الثاني والثالث فالمخالفة فيه بالذات ، والبدعة من خارج ، الا أنها لازمة لزوما عاديا ، ولزوم الثاني أقوى من لزوم الثالث . والله أعلم .

## فصل

ومن منازل « اياك نعبد و اياك نستعين منزلة التعظيم »

وهذه المنزلة تابعة للمعرفة فعلى قدر المعرفة يكون تعظيم الرب تعالى في القلب ، وأعرف الناس به أشدهم له تعظيماً واجلالاً ، وقد ذم الله تعالى من لم يعظمه حق عظمته ، ولا عرفه حق معرفته ، ولا وصفه حق وصفته . واقوالهم تدور على هذا . وقال تعالى « ما لكم لا ترجون لله وقاراً » قال ابن عباس ومجاهد : لا ترجون لله عظمة ، وقال سعيد بن جبیر : ما لكم لا تعظمون الله حق عظمته ؟ وقال الكلبي : لا تخافون الله عظمة . قال البغوي : والرجاء بمعنى الخوف ، والوقار العظمة اسم من التوقير ، وهو التعظيم . وقال الحسن : لا تعرفون الله حقاً ، ولا تشكرون له نعمة . وقال ابن كيسان . لا ترجون في عبادة الله ان يثيبكم على توقيركم اياه خيراً . وروح العبادة هو الاجلال والمحبة ، فاذا خلى احدهما عن الآخر فسدت العبودية ، فاذا اقترن بهذين الثناء على المحبوب المعظم فذلك حقيقة الحمد ، والله سبحانه اعلم

## فصل

قال صاحب المنازل رحمه الله « التعظيم معرفة العظمة مع التذلل لها ، وهو على

ثلاث درجات : الاولى تعظيم الامر والنهي ، وان لا يعارضا بترخص جاف ، ولا

يعرضاً لتشدد غال ، ولا يحملاً على علة توهن الاقياد ) هاهنا ثلاثة اشياء تنافي تعظيم

الامر والنهي ( احدها ) الترخص الذي يجفوه به صاحبه عن كمال الامثال ( والثاني )

الفلو الذي يتجاوز به صاحبه حدود الامر والنهي ، فالاول تفريط والثاني افراط .

وما امر الله بامر الا وللشيطان فيه نزغتان ، إما الى تفريط وإضاعة ، وإما الى

افراط وغلو ، ودين الله وسط بين الجافي عنه والغالي فيه ، كالوادي بين الجبلين ،

( منقول من الجزء الثاني من مدارج السالكين

والهدى بين ضلالتين ، والوسط بين طرفين ذميين . وكما ان الجاني عن الامر مضيق له . فانغالي فيه مصيغ له ، هذا بتقصيره عن الحد ، وهذا بتجاوزه عن الحد وقد نهى الله عن الغلو بقوله ( قل : يا أهل الكتاب لا تغلوا في دينكم غير الحق ) والغلو نوعان نوع يخرج عن كونه مطعما ، كمن زاد في الصلاة ركعة ، او صام الدهر مع ايام النهي ، اورس الجرات بالصخرات الكبار التي يرمى بها في المنجنيق ، او سمى بين الصفا والمروة عشرا ، أو نحو ذلك عمدا . وغلو يخاف منه الاقطاع والاستحسار ، كقيام الليل كله ، ومرد الصيام الدهر اجمع بدون صوم ايام النهي ، والجور على النفوس في العبادات والاوراد الذي قال فيه النبي صلى الله عليه وسلم « ان الدين يسر ، ولن يشاد الدين احد الا غلبه ، فسددوا وقاربوا ويسروا ، واستهينوا بالعدوة والروحة وشيء من الدلجة » يعني استعينوا على طاعة الله بالاعمال في هذه الاوقات الثلاثة فان المسافر يستعين على قطع مسافة السفر بالسبر فيها ، وقال « ليصل احدكم نشاطه فاذا فرغ فليرقد » رواها البخاري . وفي صحيح مسلم عنه صلى الله عليه وسلم انه قال « هلك المتعظمون » - قالها ثلاثا - وهم المتمسكون المتددون وفي صحيح البخاري عنه « عليكم من الاعمال ما تطيقون ، فوالله لا يعمل الله حتى تغلوا » وفي السنن عنه صلى الله عليه وسلم انه قال « ان هذا الدين متين فاوغل فيه برفق ولا تبغض الى نفسك عبادة الله » او كما قال

واما قوله « ولا يحملا على علة توهن الانتقاد » يريد ان لا يتأول في الامر والنهي علة تعود عليه بالابطال ، كما تأول بعضهم تحريم الخمر بانه مملل بايتماع العداوة والبغضاء والتعرض للفساد ، فاذا أمن من هذا المندور منه جاز شربه ، كما قيل :

أدراها فما التحريم فيها لذاتها ولكن لاسباب تضمنها السكر  
اذا لم يكن سكر يضل عن الهدى فسيان ماء في الزجاجه أو خمر

وقد بلغ هذا بأقوام الى الانسلاخ من الدين جملة ، وقد حمل طائفة من العلماء أن جعلوا تحريم ما عدا شراب العنب ممللا بالاسكار ، فله أن يشرب منه ما لم يسكر

ومن الملل التي توهن الانتقاد أن يمال الحكم بعلة ضمنية لم تكن هي الباعثة

عليه في نفس الامر فيضمن انقياده اذا قام عنده ان هذه هي علة الحكم ، ولهذا طريقة القوم عدم التعرض لعلل التكاليف خشية هذا المحذور . وفي بعض الآثار القديمة « يا بني امرائيل لا تقولوا لم أمر ربنا ولكن قولوا بم أمر ربنا » وأيضا فانه اذا لم يمثل الامر حتى تظهر له علة لم يكن منقادا للامر ، وأقل درجاته أن يضمن انقياده له ، وأيضا فانه اذا نظر الى حكم العبادات والتكاليف مثلا (١) وجعل العلة فيها هي جمعية القاب والاقبال به على الله فقال : أنا اشتغل بالمقصود عن الوسيلة ، فاشتغل بجمعيته وخلوته عن أوراد العبادات فمطأها ، وترك الانقياد بحمله الامر على العلة التي اذهبت انقياده ، وكل هذا من ترك تعظيم الامر والنهي ، وقد دخل من هذا الفساد على كثير من الطوائف ما لا يملئه الا الله ، فما يدري ما أوهنت لعلل الفاسدة من الانقياد الا الله ، وكم عطلت لله من أمر ، وأباحت من نهي وحرمت من مباح ! وهي التي اتفقت كلمة السلف على ذمها

### فصل

قال في الدرجة الثانية تعظيم الحكم أن لا يبغي له عوج ، أو يدافع به لم ، أو يرضى بموض ، الدرجة الاولى تتضمن تعظيم الحكم الديني الشرعي ، وهذه الدرجة تتضمن تعظيم الحكم الكوني القدري ، وهو الذي يخصه المصنف باسم الحكم ، وكما يجب على العبد أن يرعى حكم الله الديني بالتمظيم فكذلك يرعى حكمه الكوني به ، فذكر من تعظيمه ثلاثة أشياء ( أحدها ) « أن لا يبغي له عوج ، أي يطلب له عوج أو يرى فيه عوج بل يرى كله مستقيما ، لانه صادر عن عين الحكمة فلا عوج فيه ، وهذا موضع أشكل على الناس جدا . فقالت نفاة القدر : ما في خلق الرحمن من تفاوت ولا عوج ، والكفر والمعاصي مشتملة على أعظم التناوت والموج ، فليست بخلقه ولا مشيئته ولا قدره . وقالت فرقة تقابلهم : بل هي من خلق الرحمن وقدره ، فلا عوج فيها وكل ما في الوجود مستقيم . والطائفتان منحرفتان عن الهدى . وهذه الثانية أشد انحرافا ، لأنها جمعت الكفر

مستقيماً لا عوج فيه، وعدم تفريق الطائفتين بين القضاء والمقضي والحكم والمحكوم به هو الذي أوقفهم فيما أوقفهم فيه

وقول سلف الأمة وجمهورها ان القضاء غير المقضي ، فالقضاء فعله ومشيتته وما قام به ، والمقضي مفعوله المبين له المنفصل عنه ، وهو المشتمل على الخير والشر والعوج والاستقامة ، فقضاؤه كله حق ، والمقضي منه حق ومنه باطل . وقضاؤه كله عدل ، والمقضي منه عدل ومنه جور ، وقضاؤه كله مرضي ، والمقضي منه مرضي ومنه مسخوط . وقضاؤه كله مسلم ، والمقضي منه ما يسالم ومنه ما يجارب

وهذا أصل عظيم يجب مراعاته، وهو موضع مزلة أقدام كما رأيت، والمنحرف عنه اما جاحد للحكمة أو القدرة أو للأمر والشرع ولا بد، وعلى هذا يحمل كلام صاحب المنازل رحمه الله، اي لا يتنقى للحكم عوج .

وأما قوله « أو يدفع بعلم » فأشكل من الاول ، فان العلم مقدم على القدر وحاكم عليه ، ولا يجوز دفع العلم بالحكم . فأحسن ما يحمل عليه كلامه أن يقال : قضاء الله وقدره وحكمه الكوني ، لا يناقض دينه وشرعه وحكمه الديني ، بحيث تقع المدافعة بينهما، لان هذا مشيئته الكونية وهذا ارادته الدينية . وان كان المراد ان قد يتدافعان ويتعارضان، لكن من تعظيم كل منهما أن لا يدافع بالآخر ويمارض ، فأنهما وصفان للرب تعالى ، وأوصافه لا يدفع بعضها بعض ، وان استميد ببعضها من بعض . فالكل منه سبحانه وهو المبيد من نفسه بنفسه، كما قال أعلم الخلق به « أعود برضاك من سخطك ، وأعود بعفوك من عقوبتك ، وأعود بك منك » فرضاؤه وان أعاذ من سخطه فإنه لا يبطله و(لا) بدفعه ، وانما يدفع تعلقه بالمستعبد ، وتعلقه بأعدائه باق غير زائل ، فممكننا أمره وقدره سواء ، فان أمره لا يبطل قدره ولا قدره يبطل أمره، ولكن يدفع ما قضاه وقدره بما أمر به وأجبه ، وهو أيضا من قضائه، فما دفع قضاؤه الا بقضائه وأمره، فلم يدفع العلم بالحكم بل المحكوم به ، والعلم والحكم دفعا المحكوم به الذي قدر دفعه وأمر به

فتأمل هذا فإنه محض العبودية والعرفة والایمان بالقدر والاستسلام له ، والقيام بالأمر والتنفيذ له بالقدر ، فما نفذ المطيع أمر الله الا بقدر الله، ولا دفع مقدور

الله الا بقدر الله وأمره

وأما قوله « ولا يرضى بعوض » أي ان صاحب مشهد الحكم قد وصل الى حد لا يطلب معه عوضا ولا يكون ممن يعبد الله بالعوض ؛ فانه يشاهد جريان حكم الله عليه وعدم تصرفه في نفسه، وان المتصرف فيه حقا مالكة الحق ، فهو الذي يقبضه ويقبضه ويقبضه ذات اليمين وذات الشمال ، وانما يطلب العوض من غاب عن الحكم وذهل عنه ، وذلك مناف لتعظيمه ، فمن تعظيمه ان لا يرضى المبد بعوض يطلبه بعمله ، لان مشاهدة الحكم وتعظيمه يمنعه ان يرى لنفسه ما يعاوض عليه. فهذا الذي يمكن حمل كلامه عليه من غير خروج عن حقيقة الامر. والله سبحانه أعلم

### فصل

قال (الدرجة الثالثة تعظيم الحق سبحانه ، وهو أن لا يجعل دونه سببا ، ولا يرى عليه حقا ، ولا ينازع له اختيارا) هذه الدرجة تتضمن تعظيم الحاكم سبحانه صاحب الخلق والامر ، والتي قبلها تتضمن تعظيم قضائه لامراضه ، والاولى تتضمن تعظيم أمره . وذكر من تعظيمه ثلاثة اشياء (أحدها) « ان لا يجعل (١) دونه سببا » أي لا يجعل للوصلة اليه سببا غيره ، بل هو الذي يوصل اليه عبده ، فلا يوصل الى الله لا الله ، ولا يقرب اليه سواه ، ولا أدلى اليه غيره ، ولا يتوصل الى رضاه إلا به ، فبادل على الله الا الله ، ولا هدى اليه سواه ، ولا أدنى اليه غيره ، فانه سبحانه هو الذي جعل السبب سببا ، فالسبب وسببته وايصاله ، كله خاتمه وفعله (الثاني) أن لا يرى عليه حقا ، أي لا ترى لاحد من الخلق لالك ولا لغيبك حقا على الله ، بل الحق لله على خلقه . وفي أثر اسرائيلي ان داود عليه السلام قال : يارب بحق آبائي عليك . فأرحم الله تعالى اليه : يا داود ا أي حق لا باتك علي ؟ ألسنت أنا الذي هديتهم ومننت عليهم واصطفيتهم ولي الحق عليهم ؟

(١) الظاهر ان نسخة الشارح بالخطاب وأن ذكر عبارة المتن وما يأتي من حكايته في الشرح بافعال الغائب من تصرف النسخ

وأما حقوق العبيد على الله تعالى من اثابته لطبيعتهم وتوحيته على تائبهم وإجابته لسائلهم ، فذلك حقوق أحقها الله سبحانه على نفسه بحكم وعده واحسانه ، لأنها حقوق أحقها هم عليه ، فالحق في الحقيقة لله على عبده ، وحق العبد عليه هو ما اقتضاه جوده وبره واحسانه اليه بمحض جوده وكرمه . هذا قول أهل التوفيق والبصائر ، وهو وسط بين قواين منحرفين قد تقدم ذكرهما مرارا . والله أعلم

وأما قوله (١) «ولا ينازع له اختيارا» أي إذا رأيت الله عز وجل قد اختار لك أو أمرك شيئا إما بأمره ودينه ، وإما بقضائه وقدره ، فلا تنازع اختياره ، بل ارض باختيار ما اختاره ، فإن ذلك من تعظيمه سبحانه . ولا يرد عليه ما قدره عليه من المعاصي ، فإنه سبحانه وان قدرها لكنه لم يخترها له ، فنازعتها غير اختياره من عبده ، وذلك من تمام تعظيم العبد له سبحانه . والله أعلم اهـ

(المنار) هذا الكلام لا يسلم على إطلاقه بل له قيد لا بد منه . وقد سبق للمصنف تحقيقه فلماذا اكتفى هنا بالاجمال . وإنما نحتاج الى التمسك اذا أردنا بالاختيار متعلقه وهو ما اختاره الله لنا من الامور ، وهو المقضي والمقدر . كما هو المتبادر هنا . فهذا اذا كان شرا لنا كالامراض والمظالم والفتن فإنه لا يشرع لنا ان نرضى به ، بل يجب ان تقاومه وندافع الاقدار بالاقدار ، كما قال عمر بن الخطاب باقرار جمهور من الصحابة (رض) عند ما فر من الشام ولم يدخلها لوباء فيها « نفر من قدر الله الى قدر الله » اما نفس اختيار الله تعالى الذي هو فعله فلا وجه لمنازعته فيه ، ولا تردد في الرضا به وعدم الاعتراض عليه فيه . ولا فرق بين الذي قلناه آشا - وقد سبق تقرير المصنف له - وبين ما قاله هنا آشا في المعاصي ، ومسألة الاختيار مبهمه هنا ، فاختياره تعالى بالمعنى المصدرى لا ينازع ولا يعارض مطلقا . وهو يتناول كل ما قضاه وقدره لأنه فعله ، وكل أفعاله اختيارية . فلا يمكن ان يقال أنه قدر المعاصي بغير اختيار منه . وأما الاختيار بالمعنى الحاصل بالمصدر أي ما اختاره سبحانه لعباده فهو قسمان أفعال وأحكام ، او خلق وأمر ، فأما أحكام دينه وأمره ونهيه فلا ينازع فيها بل تؤخذ بالرضاء والتسليم ، واما أفعاله التي تقع بقدره وحسب سننه في خلقه فقسمان ، أحدها ما يوافق مصالح الناس ومنافعهم فيجب الرضا بها مع الشكر عليها ، وثانيها ما لا يوافق مصالحهم ومنافعهم كالامراض ويهدى بين الظالمين وظفيان المياه ، فهذه تنازع وتقاوم مع الصبر عليها .

(١) كان الظاهر أن يحكى هذا بالعدد فيقول : الثالث ان لا ينازع له اختيارا